الأمم المتحدة

E/CN.3/2020/9

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 December 2019
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الحادية والخمسون

3-6 آذار/مارس 2020

البند 3 (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: الإحصاءات الدولية للتجارة وقطاع الأعمال

التقرير المشترك للجنة الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال التجارية والتجارة وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية

مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 210/2019 والممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل التقرير المشترك للجنة الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال التجارية والتجارة وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية. ويتضمن الفرع الثاني من التقرير التقدم الذي أحرزته لجنة الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال التجارية والتجارة في النهوض بإحصاءات الأعمال التجارية المحسَّنة في مسارات العمل التالية: العولمة والرقمنة؛ والرفاه والاستدامة؛ وديناميات الأعمال التجارية والديمغرافيا وتنظيم المشاريع؛ وسجلات الأعمال التجارية الشاملة؛ وبناء القدرات (عدم ترك أي أحد خلف الركب) في مجال سجلات الأعمال التجارية. ويتضمن هذا الفرع أيضا وصفا لأنشطة اللجنة في مجال التنسيق والاتصال وتطوير قواعد البيانات العالمية.

أما الفرع الثالث من التقرير فيعرض عمل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات في المجالات التالية: وضع دليل قياس التجارة الرقمية؛ والحد من تفاوتات الإحصاءات التجارية؛ وإعداد مجموعة بيانات عالمية بشأن التجارة في الخدمات حسب أسلوب التوريد؛ وتنسيق بناء القدرات الإحصائية في مجال إحصاءات التجارة؛ وقياس النشاط الاقتصادي للمؤسسات المتعددة الجنسيات على الصعيد العالمي. ويقدم الفرع أيضا معلومات عن التقدم المحرز في تقييم اختصاصات فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، على نحو ما طلبته اللجنة الإحصائية في عام 2014.

واللجنة الإحصائية مدعوة إلى الإعراب عن آرائها بشأن التقدم المحرز في عمل اللجنة والإحاطة علما بأنشطة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، بما يشمل الصيغة الأولى من دليل قياس التجارة الرقمية.

* E/CN.3/2020/1.

19-22132 (A) 301219 160120

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير المشـــترك للجنة الخبراء المعنية بإحصـــاءات الأعمال التجارية والتجارة وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية

أولا – مقدمة

1 – قامت اللجنة الإحصـــائية، في المقرر 111/50، الذي اتخذته في دورتها الخمســـين، المعقودة في آذار/مارس 2019، بما يلي:

(أ) رحبت بالتقرير المشـترك بين فريق فيسـبادن المعني بسـجلات الأعمال التجارية، ولجنة الخبراء المعنية بإحصـــاءات الأعمال التجارية والتجارة، وفرقة العمل المشـــتركة بين الوكالات المعنية بإحصـاءات التجارة الدولية، وأثنت على الجهود التي تبذلها جميع الأطراف لتيسـير إجراء مناقشـة مجمعة بشأن مواضيع إحصاءات التجارة الدولية والأعمال التجارية التي تعد مواضيع مترابطة؛

(ب) هنأت فريق فيسـبادن على التقدم الذي تحقق في عدد من المسـائل الناشـئة، ودعمت خطة عمله؛

(ج) أيدت الاسم الذي سميت به لجنة الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال التجارية والتجارة، ودعمت مســـارات العمل المقترحة لأفرقة عمل اللجنة المعنية بالمســـائل الآتية: العولمة والرقمنة؛ والرفاه والاســـتدامة؛ وديناميات الأعمال التجارية والديمغرافيا وتنظيم المشـــاريع؛ وســـجلات الأعمال التجارية الشاملة؛ وبناء القدرات؛

(د) طلبت إلى اللجنة أن تنظر في إدخال تعديلات طفيفة على ولاية اللجنة وإدارتها، على النحو المبين في المرفق الأول للتقرير، بما يشمل التحديث الدوري لهما؛

(هـ) أيدت مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن السجلات الإحصائية للأعمال التجارية، وشـجعت البلدان على اسـتخدام المبادئ عند إنشـاء سـجلاتها التجارية الإحصـائية وحفظها، وطلبت إلى اللجنة أن تضع برنامجا لبناء القدرات المتعلقة بالسجلات التجارية الإحصائية؛

(و) طلبت إلى لجنة الخبراء إبلاغ اللجنة الإحصـــائية في دورتها الحادية والخمســـين بالتقدم الذي تحرزه في عملها؛

(ز) أيدت التصـــنيف الدولي للتدابير غير الجمركية لجمع البيانات على نطاق جميع البلدان والإبلاغ بشأن البيانات القابلة للمقارنة دوليا المتعلقة بالتدابير غير الجمركية؛

(ح) أحاطت علما بأنشطة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية.

2 – ويتضـمن الفرع الثاني من هذا التقرير موجزا للتقدم المحرز في عمل لجنة الخبراء المعنية بإحصـاءات الأعمال التجارية والتجارة، استنادا إلى نتائج اجتماعها الثاني، المعقود في نيويورك في حزيران/يونيه 2019، واجتماعات أفرقة العمل التابعة لها في عام 2019. ويتضـمن الفرع الثالث معلومات مسـتكملة عن عمل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، فيما ترد النقاط المطروحة للمناقشة في الفرع الرابع.

ثانيا – لجنة الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال التجارية والتجارة

3 – عقدت لجنة الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال التجارية والتجارة اجتماعها الثاني في نيويورك في الفترة من 11 إلى 13 حزيران/يونيه 2019. وخلال هذا الاجتماع، استعرضت اللجنة العمل في مسارات العمل الخمسة وقدمت المشورة بشأن الأعمال المقبلة. ومن بين النتائج الهامة للاجتماع القرار الذي اتُّخذ بوضع رؤية استراتيجية لمستقبل إحصاءات الأعمال التجارية والتجارة تتسم بالمرونة والاستجابة لما يستجد من قضايا ناشئة.

4 – والإنجاز الرئيسي للجنة هو رؤيتها الاستراتيجية المتعلقة بإحصاءات الأعمال التجارية. وتتمثل تلك الرؤية في إعداد إحصاءات تستجيب لما يستجد وينشأ من احتياجات المستعملين، وذلك في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. والاستراتيجية أداة لدعم مفهوم الإطار السياساتي الشامل الذي يُستكمل بشكل مستمر والذي يُسترشد به في إعداد إحصاءات للأعمال التجارية والتجارة تكون مجدية وملبية للاحتياجات. ومن المقرر إعداد هذا الحل للبيانات المتعلقة بإحصاءات الأعمال التجارية والتجارة بالشراكة مع البلدان ووكالات النظام الإحصائي العالمي، تعزيزا لتنسيق واتساق الإحصاءات ومواءمةً لها مع ما يطلبه المستعملون.

5 – وتستند الرؤية الاستراتيجية المتعلقة بإحصاءات الأعمال التجارية والتجارة إلى الاستغلال الكامل للسجلات الإحصائية للأعمال التجارية وإدخال تطورات مبتكرة بغرض تعزيز تكامل البيانات باستخدام مفهوم العمود الفقري. وسيتيح مفهوم العمود الفقري إيجاد حلول جديدة للبيانات في مجال تنظيم البيانات وأساليب جمعها واستخدام التكنولوجيات المبتكرة. واستخدام سجلات الأعمال التجارية لا يدعم فقط نشر المزيد من المعلومات الدقيقة، نظرا لاتسامه بطابع شبيه بالتعداد، بل ييسر أيضا اعتماد خطط تصنيف جديدة وإنتاج مؤشرات اقتصادية رئيسية، مثل قياسات الإنتاجية والربحية وفرص العمل الجديدة. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام سجلات الأعمال التجارية هو البنية التحتية الإحصائية المناسبة لإتاحة المعلومات عن تباين المؤسسات التجارية الذي يطلبه واضعو السياسات ومحللو الأعمال التجارية. والرؤية الاستراتيجية أداة أيضا لتحسين الاتصال من حيث النوعية والفعالية داخل الأوساط الرسمية المعنية بإحصاءات الأعمال التجارية وخارجها على حد سواء. وتركز الرؤية الاستراتيجية المتعلقة بإحصاءات الأعمال التجارية والتجارة على المؤسسات التجارية اعترافا منها بأنها تضطلع بدور حاسم في صنع القرار في المجال التجاري، وبالتالي في النشاط التجاري في كل أحجام المؤسسات، من المؤسسات الكبرى إلى المؤسسات العائلية ومن نطاق الإحصاءات الكلية إلى نطاق الإحصاءات الدقيقة. والاستراتيجية الكاملة لإحصاءات الأعمال التجارية والتجارة متاحة باعتبارها وثيقة معلومات أساسية.

6 – ويرد أدناه وصف موجز للتقدم المحرز في مسارات عمل اللجنة (الفرع ألف)؛ والعناصر الرئيسية لبرنامج بناء القدرات المتعلقة بالسجلات الإحصائية للأعمال التجارية (الفرع باء)؛ وأنشطة اللجنة في مجال التنسيق والاتصال (الفرع جيم) وفي مجال تطوير قواعد البيانات العالمية (الفرع دال).

ألف – مسارات عمل اللجنة

7 – يُنظَّم برنامج عمل اللجنة متمحورا حول خمسة مسارات عمل، وهي: العولمة والرقمنة؛ والرفاه والاستدامة؛ وديناميات الأعمال التجارية والديموغرافيا وتنظيم المشاريع؛ وسجلات الأعمال التجارية

الشـــاملة؛ وبناء القدرات (عدم ترك أي أحد خلف الركب) في مجال الســـجلات الإحصـــائية للأعمال التجارية. وخلال العام الماضـــي، قدمت أفرقة العمل خطط عملها. ويرد أدناه تبيان التقدم المحرز في عمل كل منها.

8 - **فرقة العمل المعنية بالعولمة والرقمنة** - تتولى فرقة العمل هذه، التي تقودها هيئة الإحصـــاء الكندية، المسؤوليةَ عن وضع مجموعة أساسية من المؤشرات التي تُقاس بها العناصر المحفزة للعولمة والرقمنة وأثرها على الأعمال التجارية. وهي تضـــع إطارا ســـياســـاتيا وتحليليا للعولمة والرقمنة، يُعزَّز بإحصـــاءات الأعمال التجارية والتجارة وسجلات الأعمال التجارية، وذلك لكي يُستفاد منه في تحليل دور المؤسسات (المتعددة الجنســـيات) في الاقتصـــاد العالمي والرقمي. ويتناول مســـار العمل هذا المجالات المشـــتركة ذات الأولوية لتحديث نظام الإحصاءات الاقتصادية المتصلة بالمسائل المتعلقة بقياس أنشطة المؤسسات المتعددة الجنســـيات. وفي ما يتعلق بهذا العنصـــر من مســـارات العمل، يُلتمس التعاون الوثيق مع الأفرقة الإحصائية التي تجري بحوثا لتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 والطبعة السادسة من *دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي*. وثمة عنصر آخر يعزز الآليات العالمية بغرض تحقيق الفعالية في تقاسم البيانات وتحديد السمات (مثلا من خلال إنشاء وحدات إحصائية معنية بالحالات الكبرى).

9 - **فرقة العمل المعنية بالرفاه والاســـتدامة** - تركز فرقة العمل هذه، التي يقودها مكتب الإحصـــاءات الوطنية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـــمالية، على قياس العمل اللائق والعمل غير النظامي وعلى مســـاهمات الأعمال التجارية في تحقيق الاســـتدامة، على النحو المحدد في خطة عام 2030. وتضع فرقة العمل مجموعة أساسية من المؤشرات بغرض إتاحة معلومات عن جودة الوظائف والمساهمات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واستنادا إلى الممارسات القطرية، تقوم فرقة العمل بصياغة مبادئ توجيهية دولية بشأن مجموعة أساسية من مؤشرات الأعمال التجارية وما يتصل بها من ممارسات جمع البيانات. وتعمل بشـــكل وثيق مع عضـــوين من أعضـــائها هما منظمة العمل الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

10 - **فرقة العمل المعنية بديناميات الأعمال والديموغرافيا وتنظيم المشـــاريع** - تتولى فرقة العمل هذه، التي يقودها المعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا، مسؤوليةَ صياغة مجموعة أساسية متفق عليها دوليا من الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بديناميات الأعمال التجارية والديمغرافيا وتنظيم المشاريع. وتُستخدم مجموعة المؤشرات لكي يُسترشد بها في تحديد ما يستجد وما ينشأ من احتياجات في مجال النشاط التجاري، وتعكس مجموعة متنوعة من مصـادر البيانات التي تجمع بين المعلومات المسـتمدة من السـجلات الإحصـائية للأعمال التجارية ومن الدراسات الاستقصائية والتعدادات والبيانات الإدارية. وستستند مجموعة إحصاءات ومؤشرات الأعمال التجارية إلى فهم شـامل للأطر السـياسـاتية والتحليلية لنشـاط الأعمال التجارية. وسـتغطي المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمؤشرات التي ستعدها فرقة العمل الإطار السياساتي والتحليلي لديناميات الأعمال التجارية والديمغرافيا وتنظيم المشاريع، وقائمة المؤشرات الأساسية والمستصوبة إلى جانب بياناتها الوصفية، وممارسات جمع وتصنيف الإحصاءات والمؤشرات.

11 - **فرقة العمل المعنية ببناء القدرات (عدم ترك أي أحد خلف الركب) في مجال الســـجلات الإحصائية للأعمال التجارية** - تتولى فرقة العمل هذه، التي يقودها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسؤولية عن إعداد نموذج النضج لمراحل وضع السجل الإحصائي للأعمال التجارية الذي يدعم التقييم العالمي لحالة تنفيذ الســـجلات الإحصـــائية للأعمال التجارية في البلدان، وصـــياغة برامج مبتكرة لبناء

القدرات تتناول شتى مراحل النضج من حيث حلول البيانات والبيئة التكنولوجية والمؤسسية. وتجمع فرقة العمل بين المنظمات الدولية والإقليمية التي تنفذ برامج المساعدة التقنية في وضع السجلات الإحصائية للأعمال التجارية، مثل مصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي وصندوق النقد الدولي.

12 - ونموذج النضج قيد الإعداد، وذلك بالاشتراك مع فرقة العمل المعنية بسجلات الأعمال التجارية الشاملة. وتضع كلتا فرقتا العمل المبادئ التوجيهية المتعلقة بنموذج النضج التي تبين استخدامات هذا النموذج؛ وأبعاد نموذج النضج ومراحل تطوير كل بُعد من تلك الأبعاد؛ والتصور الخاص بمراحل نموذج النضج في البلدان؛ والصلات بين نموذج النضج وما هو قائم من مبادئ توجيهية منهجية وتكنولوجية متعلقة بالسجلات الإحصائية للأعمال التجارية. وسيكون نموذج النضج أساسيا لعناصر برنامج بناء القدرات في مجال السجلات الإحصائية للأعمال التجارية.

13 - **فرقة العمل المعنية بسجلات الأعمال التجارية الشاملة** - تتولى فرقة العمل هذه، التي تقودها هيئة الإحصاء الهولندية، وضع منظور استراتيجي مبتكر للسجلات الإحصائية للأعمال التجارية. وتقليديا، ظل الغرض الرئيسي من تلك السجلات هو إتاحة إطار المعاينة للوحدات الإحصائية وخصائصها دعما لإجراء الدراسات الاستقصائية. ويتمثل المنظور الاستراتيجي المبتكر في توسيع نطاق هذا الغرض من أغراض السجلات الإحصائية للأعمال التجارية ليشمل دورها في تكامل البيانات، وإتاحة إحصاءات بدرجة عالية من الدقة، والحد من عبء الاستجابة للاحتياجات، وإنتاج الإحصاءات الوطنية والدولية من خلال ربط الوحدات الإحصائية. وعلاوة على ذلك، واستنادا إلى التجربة الأسترالية، تعمل فرقة العمل على إعداد بنية حديثة للسجلات الإحصائية للأعمال التجارية تشكل مدخلا لنموذج العمود الفقري. ووفقا لهذا النموذج، لم تعد السجلات الإحصائية تُمسَك في قواعد بيانات منظمة واحدة منفصلة، بل تُمسَك في مستودع بيانات خام باستخدام تقنيات ربط البيانات. وسيكون سجل الأعمال التجارية، إلى جانب السجلات الإحصائية الأخرى، العمودَ الفقري أو الأساسَ للبنية التحتية للسجلات الإحصائية الذي ينشئ القدرة على الارتباط بمجموعات البيانات الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية. وسيعزز نموذج العمود الفقري الجديد، القائم على محدِّد عالمي فريد، التكامل الأفقي لسجلات الأعمال الإحصائية (عبر البلدان) علاوة على التكامل الرأسي على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي (مثلا سجلات مجموعة اليورو وسجل الأمم المتحدة العالمي لمجموعة المنشآت). وتتعاون فرقة العمل مع فرقة العمل المعنية ببناء القدرات التي تعمل على وضع نموذج نضج السجلات الإحصائية للأعمال التجارية والتوجيهات بشأن كيفية الانتقال من مرحلة إلى أخرى.

14 - وهناك عدة مسائل تتقاطع فيها مسارات عمل اللجنة، وهي مسائل ذات طابع مفاهيمي وتشغيلي على حد سواء. ويناقش مكتب اللجنة، الذي يتألف من الجهات التي تقود أفرقة العمل ومن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وشعبة الإحصاءات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وأمانة اللجنة ورئيسها، التقدم المحرز في عمل أفرقة العمل والمسائل التي يتقاطع فيها عملها، وذلك على أساس منتظم. ويكفل التنسيق الذي يقوم به المكتب أن تكون نواتج أفرقة العمل متساوقة ومتسقة. وبالإضافة إلى ذلك، تتقاسم الجهات التي تقود أفرقة العمل تقاريرها المؤقتة بغرض جمع المدخلات من أفرقة العمل الأخرى.

باء – برنامج التدريب وبناء القدرات في مجال السجلات الإحصائية للأعمال التجارية

15 – السجل الإحصائي للأعمال التجارية هو أساس البنية التحتية الإحصائية في أي بلد من البلدان. ويسر وجود سجل متطور للأعمال التجارية ربط البيانات وتكاملها من أجل إنتاج الإحصاءات. ومع ذلك، فإن العديد من البلدان يكافح ابتغاء وضع وتعهد وتحديث سجلات الأعمال التجارية، ومن ثم هناك خطط تُعَدّ لوضع برنامج متفق عليه دوليا للتدريب وبناء القدرات. وستنجز فرقة العمل المعنية ببناء القدرات (عدم ترك أي أحد خلف الركب) في مجال السجلات الإحصائية للأعمال التجارية برنامجَ التدريب وبناء القدرات. ويكون نموذج نضج السجلات الإحصائية للأعمال التجارية في صميم هذا البرنامج. وهو يتيح إجراء تقييم منهجي لمراحل نضج تلك السجلات على الصعيد القطري، وتحديد الخطوات اللازمة لتحسينها.

16 – وتقدم عدة وكالات إقليمية ودولية المعونة إلى البلدان بغية تعزيز السجلات الإحصائية للأعمال التجارية. ولذلك من المهم أن يستند برنامج التدريب وبناء القدرات في مجال السجلات الإحصائية للأعمال التجارية إلى أدوات تكنولوجيا المعلومات والمواد التدريبية التي تتوافر عليها كل وكالة. وعلى هذا النحو، سيعتمد برنامج التدريب وبناء القدرات نهجا تعاونيا مشتركا بين الوكالات ويمكنه أن يتبع برنامجا متفقا عليه دوليا للتدريب وبناء القدرات في مجال السجلات الإحصائية للأعمال التجارية يتناول نضج السجلات في شتى مراحله.

17 – وفي سياق تطوير برنامج التدريب وبناء القدرات، ستُستعرض أدوات تكنولوجيا المعلومات والمواد التوجيهية الحالية وستُعَدُّ مواد وأدوات جديدة، حيثما وُجدت ثغرات. وسيستخدم برنامج التدريب وبناء القدرات أدوات مبتكرة مثل التعلم الإلكتروني والتدريب المختلط وإصدار الشهادات. وسيتيح هذا البرنامج المبتكر زيادة عدد المشاركين على نحو فعال من حيث التكلفة والتعلم المتواصل للمتدربين.

18 – ويتناول برنامج التدريب وبناء القدرات إعداد سجلات الأعمال التجارية وتعهدها وتحديثها بطريقة شاملة. ويشمل هذا النهج، باعتباره نهجا متعدد الأوجه، مواضيع مثل الإطار القانوني للوصول إلى البيانات الإدارية، وتعزيز محدِّد عالمي فريد، وحلول تكنولوجيا المعلومات، وكذلك تعزيز الوعي بسجلات الأعمال التجارية الجيدة.

جيم – التنسيق والاتصال

19 – ينبغي أن يكفل التنسيق أن تعمل مختلف الأفرقة الإحصائية والوكالات الدولية العاملة في ميدان إحصاءات الأعمال التجارية (ذات الصلة بالتطوير المنهجي والتدريب وبناء القدرات وجمع البيانات) على نحو متسق وأن تتجنب تداخل الأنشطة.

20 – واستعرضت اللجنة بانتظام قائمة الأفرقة الإحصائية القائمة العاملة تحت رعاية اللجنة الإحصائية وسائر الأفرقة الإحصائية العاملة تحت رعاية وكالات أخرى. واتفق مكتب اللجنة على أنه يمكن إنشاء آلية رسمية للتعاون والتنسيق للأفرقة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بمجالات عمل اللجنة عن طريق توسيع عضوية المكتب لتشمل ممثلين عن هذه الأفرقة الإحصائية. وفي عام 2019، اتصلت اللجنة بالفريق التوجيهي لفريق فيسبادن المعني بسجلات الأعمال التجارية لتقترح عليه أن يصبح رسميا عضوا في المكتب. ورحب الفريق التوجيهي بالاقتراح ورشح أرتورو بلانكاس، من المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا، لتمثيل فريق فيسبادن في المكتب. وسيوجه المكتب المزيد من الدعوات إلى أفرقة معنية أخرى.

21 - ويُعترف بالاتصال بوصفه جانبا هاما من جوانب عمل اللجنة. وتنص ولاية اللجنة على إجراء مشاورات مع المستعملين بشأن أهمية إحصاءات الأعمال التجارية والتجارة ومدى تلبتها لاحتياجاتهم. وتتيح المشاورات المنتظمة مع المستعملين من ممثلي الأوساط الأكاديمية وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي تبادل الممارسات في مجال استخدام إحصاءات الأعمال التجارية والتجارة وتحديد المجالات الناشئة من قبيل العولمة، والرقمنة، والرفاه والاستدامة، وخطة عام 2030.

22 - واتفق المكتب على إنشاء فرقة عمل مكرسة للاتصال بغرض وضع استراتيجية اتصال مصممة خصيصا لتلبية احتياجات شتى المستعملين. وستنظر استراتيجية الاتصال في مجموعة متنوعة من قنوات الاتصال، مثل إنشاء موقع شبكي وقاعدة معارف مكرَّسيْن، وإنشاء رسالة إخبارية، وتنظيم منتدى للمستعملين. وستستضيف شعبة الاحصاءات الموقع الشبكي للجنة.

دال - تطوير قواعد البيانات العالمية

23 - وافقت اللجنة الإحصائية، في مقررها 107/46 الذي اعتمدته في دورتها السادسة والأربعين المعقودة في آذار/مارس 2015، على إنشاء سجل عالمي لمجموعة المنشآت، استنادا إلى الدروس المستفادة من مشروع السجل الأوروبي الحالي لمجموعة الشركات وأخذا تلك الدروس بعين الاعتبار. وقد عملت شعبة الإحصاءات بشكل وثيق مع المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي على وضع السجل العالمي لمجموعة المنشآت. ومع ذلك، توجد اختلافات جوهرية بين سجل الأمم المتحدة العالمي لمجموعة المنشآت والسجل الأوروبي لمجموعة الشركات، حيث أن هذا السجل الأخير يستند إلى السجلات الإحصائية للأعمال التجارية الخاصة بالبلدان. أما في حالة السجل العالمي لمجموعة المنشآت، فلا يمكن الوصول إلى السجلات الإحصائية للأعمال التجارية الخاصة بالبلدان، وأساس إعداد السجل ينحصر في المعلومات المتاحة للجمهور.

24 - وشجعت اللجنة، في اجتماعها الثاني المعقود في حزيران/يونيه 2019، شعبةَ الإحصاءات على العمل مع فرقة العمل المعنية بسجلات الأعمال التجارية الشاملة لتقديم دراسة جدوى لتطوير سجل الأمم المتحدة العالمي لمجموعة المنشآت، وذلك استنادا إلى المبادرات القائمة مثل قاعدة البيانات التحليلية لفرادى المؤسسات المتعددة الجنسيات وفروعها، واستكشاف إمكانيات التعاون في المستقبل. وتتعاون شعبة الإحصاءات مع فرقة العمل على وضع استراتيجية للتحقق من موثوقية المعلومات وعلى إنشاء آلية مستدامة لتعهد سجل الأمم المتحدة العالمي لمجموعة المنشآت واستكماله بشكل منتظم. وتروم شعبة الإحصاءات التوصل إلى إصدار صيغ أولية من سجل الأمم المتحدة العالمي لمجموعة المنشآت خلال عام 2020.

25 - وإلى جانب سجل الأمم المتحدة العالمي لمجموعة المنشآت، تستكشف اللجنة السبل التي يمكن بها جعل قواعد البيانات العالمية المتعلقة بإحصاءات الأعمال التجارية والتجارة التي تتعهدها شتى وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات أكثر قابلية للاستكشاف وأيسر منالا. ولهذا الغرض، تنظر اللجنة في إنشاء مستودع مركزي للوصلات التشعبية إلى قواعد البيانات ذات الصلة، يكون منظَّما حسب المجالات. ولن يمثل هذا المستودع المركزي للبيانات استجابة كافية تجعل الإحصاءات والبيانات في متناول المستعملين فحسب، بل سيسمح أيضا بالاتصال والحوار الافتراضيين مع أوساط المستعملين في ما يتعلق بإحصاءات الأعمال التجارية والتجارة. وستستضيف شعبة الإحصاءات المستودع المركزي للبيانات.

ثالثا – فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية

26 – أنشأت اللجنة الإحصائية فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية في عام 2014 ويتشارك في رئاستها كل من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية. وتشمل ولاية فرقة العمل المشتركة بين الوكالات كلا من إحصاءات التجارة الدولية في البضائع وإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، وتهدف إلى زيادة توافر إحصاءات التجارة وجودتها وقابليتها للمقارنة.

27 – وبذلك، تكون فرقة العمل المشتركة بين الوكالات بمثابة القناة التي تتيح النهوض بالتحسينات في مجال إحصاءات التجارة الدولية، وتعمل بالتعاون مع اللجنة المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات التابعة لصندوق النقد الدولي وغيرها من الهيئات العاملة القائمة التي تكون تابعة للمنظمات الدولية، مثل الفرقة العاملة المعنية بإحصاءات التجارة الدولية في السلع والخدمات التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وفريق الخبراء المعني بالجداول الموسعة للعرض والاستخدام التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وشبكة المبادرات الإقليمية المعنية بالتجارة في القيمة المضافة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والفرقة العاملة المعنية بميزان المدفوعات التابعة للمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، بما يشمل عملها المتعلق بإحصاءات التجارة في السلع حسب خصائص الشركات، وفريق الخبراء المعني بالتجارة الدولية والعولمة الاقتصادية التابع للمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

ألف – الأنشطة

28 – تتصدى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات للصعوبات التالية:

- الحد من تفاوتات إحصاءات التجارة الثنائية في تحليلات سلاسل القيمة العالمية
- قياس التجارة في الخدمات حسب أسلوب التوريد
- قياس التجارة الرقمية
- المسائل المفاهيمية والعملية التي تؤثر على قياس التجارة الدولية وسلاسل القيمة العالمية
- بناء القدرات الإحصائية
- بناء قاعدة بيانات تحليلية عن فرادى المؤسسات المتعددة الجنسيات وفروعها
- التصنيفات وجداول الارتباط

29 – أما عملها فيشمل المجالات التالية:

- إعداد مجموعة بيانات متوازنة عن التجارة الثنائية في الخدمات (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية)
- إعداد مجموعة بيانات متوازنة عن التجارة في البضائع (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)
- إعداد قاعدة بيانات عن النقل الدولي وهوامش التأمين (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)

- إعداد قاعدة بيانات عن مؤشرات أسعار التجارة في البضائع (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)
- إعداد قاعدة بيانات عن التجارة في الخدمات حسب أساليب التوريد (منظمة التجارة العالمية)
- العناصر الإضافية المدرجة في قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية عن التجارة الدولية (شعبة الإحصاءات)
- إعداد إحصاءات التجارة في البضائع (والخدمات) حسب خصائص الشركات (المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)
- وضع تقديرات التجارة في القيمة المضافة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (مشروع الحسابات الدولية والعالمية الكاملة المتعلقة بالبحوث في مجال تحليل المدخلات والمخرجات)

باء – التعليقات المقدمة في اجتماع عام 2019

30 – عُقد اجتماع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات لعام 2019 في باريس، في يومي 10 و 11 تشرين الأول/أكتوبر. وشمل جدول الأعمال ما يلي: قياس التجارة الرقمية، والحد من تفاوتات إحصاءات التجارة الثنائية؛ وتحديث الطبعة السادسة من *دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي*؛ وتجميع إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات؛ وقياس التجارة في الخدمات حسب أساليب التوريد (وقاعدة بيانات التجارة في الخدمات حسب أساليب التوريد الخاصة بمنظمة التجارة العالمية)؛ وبناء القدرات الإحصائية؛ وقاعدة البيانات التحليلية عن فرادى المؤسسات المتعددة الجنسيات وفروعها؛ وإحصاءات التجارة الدولية في البضائع (الرقم القياسي لقيمة الوحدة، ومصفوفة النظام المتناسق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها وعمله عالي الجودة).

1 – التجارة الرقمية

31 – في عام 2016، وافقت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات على تشكيل فريق خبراء غير رسمي لوضع دليل يبين الحدود المفاهيمية ويقدم إرشادات لتجميع البيانات بشأن قياس التجارة الرقمية. وعُممت، قبل إجراء المناقشة، مسودة الدليل التي عكست نتائج اجتماعين سابقين لفريق الخبراء غير الرسمي (شارك فيهما نحو 20 من الاقتصادات المتقدمة النمو والناشئة وأعضاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات من المنظمات الدولية) ونتائج المناقشات التي أُجريت في إطار شتى الأفرقة العاملة المعنية بالتجارة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي وفي الاجتماعات السابقة للجنة المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات التابعة لصندوق النقد الدولي[1].

(1) استُفيد في إعداد الدليل أيضا من المناقشات التي جرت في شتى المنتديات السياساتية، بما في ذلك الإدارة العامة للتجارة التابعة للمفوضية الأوروبية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وفي إطار الأفرقة العاملة المعنية بالتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي التابعة لمجموعة العشرين. وبالإضافة إلى ذلك، استُفيد في إعداد الدليل بثلاث دراسات استقصائية أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وصندوق النقد الدولي. وقد أعدَّ أيضا بالتنسيق الوثيق مع الفريق الاستشاري غير الرسمي المعني بقياس أثر الرقمنة على الناتج المحلي الإجمالي التابع لمنظمة التعاون والتنمية

32 - ونتيجة لتلك المداولات السابقة، هناك الآن اتفاق على أنه ينبغي تعريف التجارة الرقمية باعتبارها معاملات تُطلب و/أو تُنجز رقميا، وفقا للإطار المبين في الشكل 2-1 من الدليل (الملحق بهذا التقرير باعتباره وثيقة معلومات أساسية).

33 - ومنذ البداية، أقرَّ بأن الدليل سيحتاج إلى أن يكون وثيقة قابلة للتطوير تُوَلّف بين الممارسات الوطنية عند نشوئها، خاصة لأن الزخم الذي ولده الدليل ينبغي أن يشجع على قياس التجارة الرقمية على نحو أكثر منهجية.

34 - ولضمان بلوغ الدليل تلك المرحلة واستمراره في التطور بما يتمشى وأفضل الممارسات الوطنية الناشئة، اتفق أعضاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات على تقييم الحالة في متم عام 2019، عند تقديم النسخة الكاملة الأولى من الدليل، لتحديد ما إذا كان من الضروري أن يعقد فريق الخبراء غير الرسمي اجتماعا للمتابعة. والنسخة الكاملة الأولى من الدليل متاحة الآن، وستُنشر على المواقع الشبكية للوكالات الدولية. ويُطلب إلى اللجنة الإحصائية أن تساعد في نشر هذه النسخة وتعميمها على نطاق واسع على البلدان.

2 - تفاوتات إحصاءات التجارة الثنائية

35 - قدمت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي معلومات مستكملة عن قاعدة بياناتها المتوازنة للتجارة الدولية في البضائع وخططها المقبلة المتعلقة بذلك. وفي ما يتعلق بالخطط المقبلة، أبرزت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عزمها إدماج المزيد من البلدان والسلاسل الزمنية الأطول (عن طريق جداول الارتباط التي تربط بين صيغ النظام المتناسق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها). وبالإضافة إلى ذلك، تعمل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على إدماج نماذج جديدة تأخذ بعين الاعتبار التعليقات المقدمة من مشروع الحسابات الدولية والعالمية الكاملة المتعلقة بالبحوث في مجال تحليل المدخلات والمخرجات (مبادرة الاتحاد الأوروبي المعنية بالتجارة في القيمة المضافة) ومبادرة أمريكا الشمالية المعنية بالتجارة في القيمة المضافة، وكذلك بيانات جديدة عن منطقة سنغافورة لإعادة التصدير ومناطق تجهيز الصادرات في كوستاريكا.

36 - وتعتزم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تقوم في عام 2020 بتحديث قاعدة بياناتها المتوازنة للتجارة في الخدمات. ورحبت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات بالجهود التي تبذلها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وشددت على أهمية ضمان أن تُميَّز، وجوبا، قواعد البيانات المتوازنة من هذا القبيل تمييزا واضحا عن الإحصاءات الرسمية، ويُستصوب أن يتم ذلك بوصف مجموعات البيانات بأنها تحليلية، أو باستخدام عبارات أخرى كعبارة ''تجريبية''.

3 - تحديث الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي

37 - بيَّن صندوق النقد الدولي عددا من المجالات التي تخضع للبحوث الجارية أو المزمع إجراؤها كجزء من جدول أعمال البحوث المتعلقة بالطبعة السادسة من *دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي*. ويدخل ضمن ذلك عدد من المسائل التي تندرج في النطاق العام للاقتصاد الرقمي، من قبيل ما يلي: (أ) تصنيف المعاملات المتصلة بالاقتصاد الرقمي (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحوسبة السحابية،

في الميدان الاقتصادي، وبالخصوص مع الإطار المحاسبي الرئيسي - الجداول الرقمية للعرض والاستخدام - الذي أنشأه ذلك الفريق.

والتطبيقات النقالة)؛ (ب) تعريف الاقتصاد التشاركي؛ (ج) المعاملات والصعوبات المتصلة بمنصات الوساطة الرقمية؛ (د) عدد من الصعوبات المتصلة بأنشطة الإنترنت (مثل التجارة الإلكترونية، والقمار، واستخدام الأموال الإلكترونية، والتمويل الجماعي، وتكنولوجيات الخدمات المالية)؛ (هـ) التجارة في البيانات؛ (و) خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات القائمة احتمالا على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

38 - وتتواصل المداولات بشأن أساس الأسعار الموصى به لقياس المعاملات التجارية، ولا سيما ما إذا كان ينبغي تفضيل القيمة المفْوْتَرة على قيمة السعر عند التسليم ظهر السفينة (فوب). وقد أظهرت الدراسة الاستقصائية التي أجراها صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن هذه المسألة أن غالبية البلدان لا تجد الاقتراح الأولي مقبولا ولا ترى أنه مجدٍ عمليا، ولكن هناك اتفاق عام على أن الموضوع يستحق مزيدا من إعمال الفكر، كما أعربت عشرة بلدان عن اعتزامها متابعة الأمر بإجراء بحوث أكثر تفصيلا.

39 - ويلزم أن يُجرى مزيد من البحث لتصنيف التجارة الدولية حسب العملات، وأن تُجرى، في ارتباط بذلك، دراسة لطريقة معاملة أسعار تجارة السلع الأساسية بموجب العقود التجارية الطويلة الأجل.

40 - وثمة حاجة إلى تصنيف أكثر تفصيلا للتجارة في الخدمات. ومن المجالات الجاري فيها البحث مجال البحث المتعلق بجزئيات التصنيف الإحصائي المتعلق بالسعر عند الإجراء وبالسعر عند النقر، وهي الجزئيات الأيسر ربطا بإحصاءات الاقتصاد الكلي الأخرى. ولكن كان هناك اعتراف بأن التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات لعام 2010 لا يزال هو الوسيلة الرئيسية، لأنه على الأقل قد صُمم ليكون مرتبطا إلى حد كبير بمصادر البيانات.

41 - وثمة موضوع آخر ينبغي تناوله في إطار تحديث الطبعة السادسة من *دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي*، ألا وهو موضوع المتاجرة الخارجية في الخدمات. ويُقترح تسجيل التدفقات على أنها تدفقات مباشِرة من منتج الخدمة المسمسَرة إلى المستهلك النهائي، ما لم يقم ''المتاجر'' بتجميع الخدمات وتحويلها (وفي هذه الحالة لا ينبغي اعتبار هذا النوع من المعاملات على أنه متاجرة خارجية).

4 - عمل المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي بشأن التجارة الدولية في الخدمات

42 - عرض المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي عمله بشأن توزيع إحصاءات التجارة في الخدمات حسب فئة الاستخدام النهائي. وتبين النتائج الرئيسية أن تجارة الاتحاد الأوروبي في الخدمات الوسيطة قد بلغت ضعف التجارة في الخدمات ''النهائية''.

43 - وقدم المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي أيضا معلومات مستكملة عن مشروعه المتعلق بدراسة التجارة في الخدمات حسب خصائص الشركات. ومن المجالات الرئيسية للبحث ما يلي:

- تصنيف تجارة الخدمات حسب خصائص الشركات (أي حسب نوع الملكية، بالإضافة إلى الحجم القياسي والتقسيمات الخاصة بالقطاع المعني)
- تبيان الكيفية التي تشتري بها الشركات في شتى القطاعات السلع والخدمات وتوردها، وكيفية ارتباط ذلك بنشاطها الأساسي
- آليات ربط التجارة في الخدمات حسب التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات مع التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية

44 - وتتيح قاعدة البيانات المتعلقة بالتجارة في الخدمات حسب خصائص الشركات إجراء تحليل للصادرات والواردات من تلك الخدمات على المستوى التفصيلي المتعلق بالمؤسسات التجارية. وتحديد سمات التجار أمر بالغ الأهمية لفهم العناصر المحفزة للتجارة في الخدمات على مستوى المؤسسات التجارية والنتائج المترتبة عنها، ويستكمل الصورة العامة التي تتيحها الإحصاءات التقليدية المتعلقة بالتجارة في الخدمات.

5 - قياس التجارة في الخدمات حسب أساليب التوريد

45 - عرضت منظمة التجارة العالمية مجموعة بياناتها التجريبية النهائية بشأن قياس التجارة في الخدمات حسب أساليب التوريد على الصعيد العالمي، وذلك للفترة 2005-2017. وتبدأ مجموعة البيانات هذه ببيانات ميزان المدفوعات في البلدان ثم تتفرع في تصنيفها إلى الأساليب 1 و 2 و 4 باستخدام التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات لعام 2010. وفي الوقت نفسه، أُنشئت أساسا مجموعة البيانات العالمية لإحصاءات تجارة فروع الشركات الأجنبية، وذلك لتقدير حجم ما تعرضه فروع تلك الشركات من خدمات. ونطاق مجموعة البيانات هذه مماثل لنطاق الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات. ويروم هذا الجهد وضع معيار دولي يتضمن أي معلومات جديدة بشكل تدريجي.

46 - وتبين النتائج أهمية ''الوجود التجاري'' (الأسلوب 3) باعتباره أسلوبا دوليا لتوريد الخدمات، وكذلك الأهمية الأقل نسبيا التي تتسم بها باقي الأساليب على الصعيد العالمي. غير أن هذه الأساليب الأخيرة قد تكون أكثر أهمية بالنسبة للبيانات المصنفة على مستوى فرادى البلدان أو القطاعات. وثمة جانب هام آخر يتمثل في كون الوجود التجاري في سياق التجارة في الخدمات حسب أساليب التوريد يقاس بالنسبة للمؤسسات المصنفة في قطاع الخدمات على أساس نشاطها الرئيسي. غير أنه من الواضح أن الخدمات لا تقدمها المؤسسات التجارية المتخصصة في الخدمات فحسب، بل تقدمها أيضا المؤسسات التجارية المتخصصة في التصنيع (والعكس صحيح). وليس من الممكن في هذه المرحلة التغلب على هذه المشكلة لأنه لا يوجد تقريبا أي اقتصاد يُبلغ عن الإحصاءات المتعلقة بتوزيع مخرجات (أو مبيعات) تجارة فروع الشركات الأجنبية في الخدمات حسب المنتَج. ومع ذلك، ينبغي النظر في هذه المسألة، كما أن ثمة حاجة إلى إجراء مزيد من البحث.

47 - وقدم المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي أيضا تقريرا مرحليا عن التجارة في الخدمات حسب أساليب التوريد، يُتَّبع فيه نهج مماثل لنهج منظمة التجارة العالمية. ولاحظ المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي أن عمله في وضع دليل لمجمِّعي الإحصاءات بشأن أسلوب التوريد لا يزال مستمرا.

6 - بناء القدرات الإحصائية

48 - عرض مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مشروع ''برنامج التدريب في مجال التجارة في غرب أفريقيا والجنوب الأفريقي''. ففي ما يتعلق بمسار التعلم الإلكتروني، وبالتعاون مع شعبة الإحصاءات ومنظمة التجارة العالمية، يتوخى البرنامج تحقيق الأهداف التالية:

- زيادة الوعي بالمفاهيم والطرائق
- تعزيز قدرة الخبراء الإحصائيين على تجميع الإحصاءات
- مساعدة الخبراء الإحصائيين على تحسين فهمهم الأدلةَ

49 - والمجموعات المستهدفة هي مجموعات منتجي الإحصاءات ومجمِّعيها ومستخدميها. ومدة الدورة ستة أسابيع، وهي تشمل محاضرات على الإنترنت، ومنتدى للتفاعل مع الخبراء، واختبارا، وحلقة عمل مباشرة.

7 - قاعدة البيانات التحليلية عن فرادى المؤسسات المتعددة الجنسيات وفروعها

50 - عرضت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي معلومات مستكملة عن قاعدة البيانات التحليلية عن فرادى المؤسسات المتعددة الجنسيات وفروعها، التي أثارت الكثير من الاهتمام بالنظر إلى ما تنطوي عليه من قدرات وإمكانات. وتضم بالفعل قاعدة البيانات هذه بيانات تتعلق بأكبر 100 مؤسسة متعددة الجنسيات، وتشمل سجلا لفروعها، وسجلا رقميا لمواقعها الشبكية، ومجموعة من المؤشرات على المستوى المشترك بين عدة بلدان وعلى المستوى القطري، وأداة لرصد عمليات إعادة هيكلة المؤسسات المتعددة الجنسيات في الوقت المناسب. أما في ما يتعلق بالخطط في المستقبل القريب، فإن التغييرات المنهجية ستسمح بمعاملة أفضل للمشاريع المشتركة، في حين أن نسخة ستصدر في أوائل عام 2020 ستشمل 500 من المؤسسات المتعددة الجنسيات. وسيُعزَّز نظام الرصد لتجنب النتائج الإيجابية المغلوطة، باستخدام معالجة اللغات الطبيعية.

8 - إحصاءات التجارة الدولية في البضائع - الرقم القياسي لقيمة الوحدة، ومصفوفة النظام المتناسق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها وعمله عالي الجودة

51 - عرضت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قاعدة بيانات جديدة للرقم القياسي لقيمة الوحدة مصممة لتقدير مؤشرات أسعار التجارة الدولية في البضائع على مستوى مفصَّل. ويستخدم المشروع بيانات مفصلة من قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية لإنشاء قاعدة بيانات لمؤشرات الأسعار ذات تغطية واسعة النطاق، بما يشمل مؤشرات أسعار المنتجات في شتى مستويات التجميع. ومن أدق خصائص المشروع إدخال الكشف عن القيم المتطرفة باستخدام الوحدات ذات الأربعة أرقام والوحدات المعنية بالكميات في النظام المتناسق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها. ويضمن الجمع بين طريقتين للكشف عن القيم المتطرفة التقاطع بين المكونات واتساق السلاسل الزمنية على مستوى قاعدة البيانات ككل.

52 - وبالتوازي مع ذلك، اشتركت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وشعبة الاحصاءات ومركز التجارة الدولية في مبادرة لقياس الكميات في التجارة في البضائع. والأهداف الرئيسية لهذه المبادرة هي وضع منهجية مشتركة للكشف عن القيم الكمية المتطرفة، وتقدير المعلومات المتعلقة بالكميات المفقودة، وتنفيذ المنهجية المشتركة ضمن نظام تجهيز قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية. ونظرا للأوجه المشتركة بين هذه المبادرة المشتركة ومبادرة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المذكورة أعلاه، اقتُرح اتباع نهج تعاوني، لا سيما في ما يتعلق بمرحلة الكشف عن القيم المتطرفة.

53 - وبالإضافة إلى العمل المشترك مع الوكالات الأخرى بشأن تقدير التجارة والكميات (وبشأن بناء القدرات الإحصائية بانتظام)، تعتزم شعبة الإحصاءات الاضطلاع بالأنشطة التالية:

- مواصلة العمل في ما يتصل بالتصنيف الموحد للتجارة الدولية (التنقيح الخامس) بمواءمته مع صيغة عام 2022 من النظام المتناسق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها لمقرر إعدادها

- إجراء تجميع عالمي للبيانات المتعلقة بإحصاءات التجارة حسب خصائص الشركات (والتجارة في الخدمات حسب خصائص الشركات)، مع مراعاة المبادرات القائمة التي تقوم بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي
- تطبيق ارتباط بالتصنيف حسب الفئات الاقتصادية الواسعة (التنقيح الخامس) على البيانات التي يتم تلقيها في التصنيف الأصلي للنظام المتناسق، وإتاحة ذلك في قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية
- إشراك الشركاء المعنيين لإجراء استعراض استراتيجي للأدوات التي تستخدمها البلدان في تجميع إحصاءات التجارة الدولية في البضائع (مثل نظام يوروتريس) لضمان استمراريتها وجدواها.

9 - بناء القدرات الإحصائية

54 - بدأت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات استعراضا متعمقا لأنشطة شتى الوكالات في مجال بناء القدرات الإحصائية بهدف الحد من الازدواجية المحتملة وتوحيد الأنشطة من قبيل نقل المعارف، وذلك بغية تحسين نوعية البيانات والحد من تفاوتات إحصاءات التجارة.

جيم - التنسيق مع الهيئات الأخرى

55 - على النحو المذكور أعلاه، عملت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية، منذ إنشائها، بوصفها الهيئة الرئيسية التي تتيح حيزا لشتى المبادرات الدولية التي يتعين مواءمتها وتنسيقها، مع تجنب تكرار المبادرات وزيادة أوجه التآزر إلى حدها الأقصى. وأتاح اجتماع عام 2019 مزيدا من التأكيد لدورها الرئيسي والمحوري في هذا الصدد.

56 - وفي عام 2014، طُلب إلى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، لدى إنشاء الفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بإحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية، أن تجري تقييما لتعايشها مع هذا الفريق الجديد بعد عامين من اجتماعه الأول (الذي كان من المقرر عقده في عام 2016) (انظر E/CN.3/2016/24، الفقرة 4).

57 - وكان قد تقرر أن يكون الناتج الرئيسي للفريق العامل المشترك بين الأمانات هو وضع دليل معني بحسابات سلاسل القيمة العالمية. لكن الفريق العامل لم يعقد اجتماعا رسميا قط، بل عمل في إطار لجنة الخبراء الوطنيين التي تولت وضع الدليل، وقد تم حله الآن. وخلال السنوات القصيرة التي كان فيها الفريق العامل موجودا، أحاطت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات علما بعمله وكفلت إسهام المبادرات الوطنية والدولية المتعلقة بإحصاءات التجارة في القيمة المضافة والإحصاءات الأساسية للتجارة الدولية في وضع الدليل ومواءمتها معه.

58 - وفي عام 2018، أُنشئت لجنة خبراء حكومية دولية جديدة بقيادة قطرية معنية بإحصاءات الأعمال التجارية والتجارة. وتركز هذه اللجنة، على النحو المبين في ولايتها وإدارتها، على إحصاءات الأعمال التجارية وقدرتها على مواصلة تلبية احتياجات عدد من الجهات المستهدفة، بما يشمل الأمور المتعلقة بالسياسات والتحليلات التجارية. وقد انتهزت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات الفرصة لاستعراض تعايشها مع لجنة الخبراء، ورحبت بمهمتها المتمثلة في تعزيز تحسين إحصاءات الأعمال التجارية في عدد أكبر من المجالات السياساتية، مثل الرفاه، والاستدامة وتنظيم المشاريع، والتجارة.

59 - وأحاطت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات علما بولاية لجنة الخبراء، ورحبت بتركيزها على الترابط بين إحصاءات التجارة والأعمال التجارية، وباعترافها بكون الهيئات القائمة، مثل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات نفسها، في وضع أفضل يؤهلها للدفع قدما بإجراء المناقشات بشأن الجوانب المفاهيمية والتقنية التي تميز المجال الإحصائي للتجارة الدولية.

60 - وأحاطت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات علما أيضا بالمداولات الأوسع نطاقا لأصدقاء الرئيس التي تجرى حاليا، ورحبت بتلك المداولات وأعربت عن تطلعها إلى ما ستسفر عنه من تقرير وتوصيات في عام 2020.

رابعا - الإجراءات المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذها

61 - **اللجنة مدعوة إلى القيام بما يلي:**

(أ) **أن تعرب عن آرائها بشأن ما يلي:**

'1' **الرؤية الاستراتيجية المتعلقة بإحصاءات الأعمال التجارية على النحو الموجز في الفرع الثالث أعلاه؛**

'2' **التقدم المحرز في عمل أفرقة العمل التابعة للجنة، على النحو الوارد في الفرع الثاني - ألف أعلاه؛**

'3' **استراتيجية التنسيق التي تتبعها اللجنة في ما يتعلق بتوسيع عضوية المكتب لتشمل المجموعات المعينة؛**

'4' **إنشاء فرقة عمل معنية بالاتصالات، على النحو الوارد في الفرع الثاني - جيم أعلاه؛**

'5' **التقدم المحرز في العمل من أجل وضع السجل العالمي لمجموعة المنشآت وإنشاء المستودع المركزي لبيانات إحصاءات الأعمال التجارية والتجارة، على النحو الوارد في الفرع الثاني - دال أعلاه؛**

(ب) **أن تحيط علما بما يلي:**

'1' **النسخة الأولى من دليل قياس التجارة الرقمية وأن تساعد في إذكاء الوعي وفي التنفيذ وإبراز الأنشطة على الصعيد الوطني؛**

'2' **أنشطة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية، على النحو الوارد في الفرع الثالث أعلاه.**